الأمم المتحدة

A/C.4/78/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
6 November 2023
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار

(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بيريز أيستاران (نائب الرئيسة) . . . . . .(جمهورية فنزويلا البوليفارية)

لاحقا: السيدة جويني (الرئيسة) . . . . . (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند 58 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع) (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال)*

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-18775 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة جويني (جنوب أفريقيا)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيسة، السيد بيريز أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:25

البند 58 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)*

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات (تابع)

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/78/6)

1 - **السيدة ستامي** (رابطة إل تشيناكولو): قالت إن حالة السكان المدنيين في مخيمات تندوف زادت سوءا بمرور الوقت. ودعت قادة البلد المضيف إلى منح الأشخاص المعنيين حريتهم، بمن فيهم مئات المختفين والأشخاص الآخرون الذين يعانون الفقر وسوء المعاملة ولا يملكون وسيلة للإشهاد على محنتهم. ورأت أن الأقليات العرقية السوداء عانت بشكل خاص جراء إخضاعها للاستعباد. وقالت إن المجتمع الدولي اتخذ موقف المتفرج إزاء المأساة الإنسانية الجارية في مخيمات تندوف، لكن ضمان حماية السكان المدنيين في المخيمات مسؤولية تتحملها الأمم المتحدة. وأضافت أن جبهة البوليساريو ومن يؤيدونها يُسخّرون حقوق الإنسان وسيلة للابتزاز بالتواطؤ مع بعض المنظمات غير الحكومية، مما يُحرف هذه الحقوق عن جوهرها ويسهم في التلاعب بالرأي العام الدولي.

2 - **السيدة بَيس**، تحدثت بصفتها الشخصية فقالت، إن الصحراويين في مخيمات تندوف في جنوب غرب الجزائر محتجزون في معقل البوليساريو القمعي في انتهاك للقانون الدولي، بتواطؤ ودعم سلطات البلد المضيف. وفي غضون ذلك، واصل العديد من آليات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش، إبداء القلق إزاء المعاناة طويلة الأمد التي يكابدها الصحراويون في المخيمات. وأضافت أن جبهة البوليساريو أحالت مخيمات تندوف إلى منطقة غاب عنها القانون بارتكابها انتهاكات ممنهجة ضد السكان المحرومين من حقوقهم وحرياتهم الأساسية. وحتى الآن، وقع أكثر من 15 صحراويا ضحية لعمليات قتل خارج نطاق القضاء اقترفها جيش البلد المضيف. وفي الوقت ذاته، وقع الشباب الصحراوي الفار من المخيمات في براثن شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء.

3 - **السيد سواريس مورينو** (حزب خونتوس بور غيا): قال إن المجتمع الدولي لم يفعل ما فيه الكفاية من أجل حل النزاع على إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي. وأضاف أن المغرب، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، يسعى إلى ترسيخ شكل جديد للاستعمار وفرض نظام للفصل العنصري على الشعب الصحراوي. ويُنكر المغرب شرعية الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) التي تتمتع بأهلية قانونية دولية وتمثل السكان الصحراويين الأصليين، وليس المستوطنين الوافدين. وعلى مدى 50 عاما، مارس المغرب نزع الملكية والتعذيب والعنف المنهجي بهدف إبادة الشعب الصحراوي، بينما التزم المجتمع الدولي جانب الصمت. وأردف قائلا إن رئيس وزراء إسبانيا، بيدرو سانشيز بيريز - كاستيخون، يدافع الآن عن الضم غير القانوني للأرض الصحراوية. وبفعلته هذه يتجاهل إرادة الشعب الإسباني والمسؤولية التي تتحملها إسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة. وختم قائلا إن سكان جزر الكناري، الذين تربطهم علاقات تاريخية بشعب الصحراء الغربية يحثون الأمم المتحدة على أن تضمن تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير.

4 - **السيد عمر** (جبهة البوليساريو): قال إن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصحراء الغربية بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد ظلت مسألة الصحراء الغربية مدرجة علي جدول أعمال اللجنة الرابعة منذ عام 1963 كمسألة لإنهاء الاستعمار، من منطلق حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف وغير القابل للتفاوض في تقرير المصير ونيل الاستقلال. وأكد أن هذا الحق لن يتأثر بانقضاء الوقت أو بالوقائع التي يفرضها المغرب على الأرض بوصفه الدولة القائمة بالاحتلال. وأضاف أن الجمعية العامة اعترفت بالكفاح المشروع للشعب الصحراوي.

5 - وأردف يقول إنه لا يوجد بديل عن ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف وغير القابل للتفاوض في تقرير المصير ونيل الاستقلال بشكل حر وديمقراطي. وسوف تبوء بالفشل سياسات الأمر الواقع التي تنفذها دولة المغرب القائمة بالاحتلال منذ عام 1975. ورأى أنه كلما أسرعت دولة المغرب القائمة بالاحتلال بالاعتراف بهذه الحقيقة، كان ذلك أفضل لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وأضاف أنه من المخزي والمهين للأمم المتحدة وميثاقها أن تمثُل دولة مارقة مثل دولة المغرب القائمة بالاحتلال أمام اللجنة مع جوقة المدافعين عنها للحديث عن القانون الدولي وحقوق الإنسان بينما تواصل بصورة غير مشروعة احتلال أجزاء من الإقليم قيد النظر.

وأكد أنه لم يعد من الممكن لهذه الحالة أن تستمر، وأن السبيل الوحيد للمضي قُدما هو تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير ونيل الاستقلال بشكل حر وديمقراطي.

6 - **السيدة لعريش** (نائبة برلمانية): قالت إنها انتُخبت عضواً برلمانياً عن العيون في الصحراء المغربية في تصويت حر ونزيه، وهو ما يمثل حجر الزاوية في أي نظام حقيقي قائم على تعددية الأحزاب. وأضافت أن الصحراويين وضعوا ثقتهم في مؤسساتهم المنتخبة وجاء إقبالهم على التصويت في آخر انتخابات أُجريت بين المعدلات الأعلى المسجلة في المغرب. وظهرت ثمار العقد المبرم بين المواطنين وممثليهم المنتخبين فيما تحقق من تنمية وتحسن في مستويات المعيشة. ورأت في هذا الشكل من أشكال الحكم نموذجا للحوكمة المحلية والتعددية والانتقال السلمي للسلطة.

7 - وأردفت قائلة إنه مما يؤسف له أن جماعة مسلحة من مخلفات الحرب الباردة فرضت سيطرتها بالقوة على سكان مخيمات تندوف. وأوضحت أن السكان الصحراويين المتحدرين من المحافظات الجنوبية ليسوا سوى أقلية بين هؤلاء السكان، بينما جلب البلد المضيف العديد منهم من دول مجاورة في محاولة لإضفاء شرعية على العصبة الحاكمة التي لا تتحدر هي نفسها من أصول صحراوية. وقد فرضت تلك العصبة أيديولوجية سياسية مفردة لمدة 50 عاما وقمعت أي معارضة لها في المخيمات.

8 - **السيد غونزاليس سانشيس** (الرابطة الدولية للحقوقيين من أجل الصحراء الغربية): استهل قائلا إن الأمم المتحدة لم تتخذ أي إجراء إزاء قيام المغرب، السلطة القائمة بالاحتلال، بنهب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية. وقد استغل المغرب الفوسفات الصحراوي ومصايد الأسماك والرمال الصحراوية. واعتمدت سفنه في التزود بالوقود وإجراء إصلاحاتها وتغيير أطقمها على موانئ جزر الكناري. وأضاف أن المسارات الملاحية للسفن تزوّر في الغالب، وتزوّر أيضا الإشارات المتعلقة بالمنشأ المسجلة على المنتجات القادمة من الصحراء الغربية. وهذه الأنشطة مُدرة لملايين اليوروات سنويا. وقد ذكرت الحكومة الإسبانية أن اتفاقيها مع المغرب وموريتانيا يمنحان مزايا لسفن الصيد الإسبانية، لكن وجود هذه السفن في المنطقة يكاد لا يُذكر. ورأى أن هذه الحالة مؤداها دعم إسبانيا للمغرب فعليا في محاولته ضم الصحراء الغربية. وشدد على التزام الدول والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، بتجنّب إعطاء أي اعتراف قانوني أو فعلي بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي يطالب بها المغرب والتي تغطي المياه الإقليمية للصحراء الغربية، ناهيك عن تعديها على مياه جزر الكناري.

9 - **السيدة داهي** (نائبة برلمانية عن العيون): قالت إنها واحدة من عشرات النساء المغربيات الصحراويات اللاتي تشغلن مناصب عامة. وأعربت عن افتخارها بالثقة التي منحها لها ناخبوها وأبداها لها المغرب، الذي مثلته في برلمان عموم أفريقيا. وأشارت إلى أنها ترأست في سياق هذا الدور الأخير منبر تجمّع الشباب الذي بُحثت في نطاقه موضوعات مثل بناء السلام ومحاربة التطرف العنيف ومكافحة الجريمة المنظمة. وأوضحت أنها لا تمثل حالة استثنائية بالنسبة لجيلها من الصحراويين الذين نشأوا على قيم الانفتاح والسلام في أمة تعتنق تعدديتها الثقافية وتلتزم بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

10 - وأردفت تقول إنه بينما يضع المغرب ثقته في الأمم المتحدة، تسعى أطراف أخرى إلى إلهاب التوتر في المنطقة واستخدام فيالقها الدبلوماسية لعرقلة المبادرات التي يقودها الأمين العام ومجلس الأمن. ورأت أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تعكس روحا لحسن النية والنزعة العملية ويمكن أن تكون أساسا لحل النزاع برعاية الأمم المتحدة. وعلى نقيض ذلك، تتشبث أطراف أخرى بأفكار فاقدة للمصداقية لم تعد تجد مستمعا لها بين الدول الأعضاء.

11 - **السيدة ترافييسو هيرنانديس** (رابطة الكناري للنساء صانِعات المستقبل): قالت إن الاحتلال غير المشروع للصحراء الغربية مكّن له صمت المجتمع الدولي وتواطؤ حكومة إسبانيا، وعنف المغرب الغازي. وأضافت أن عنف الاحتلال المغربي طال جميع مجالات الحياة الصحراوية. فالساتر الترابي العسكري قسَّم العائلات، واستمر الصحراويون يُقتلون بالألغام الأرضية. وشملت الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال اغتصاب النساء والفتيات، والاختفاءات القسرية، والاعتداءات الجسدية، والمحاكمات المُسخّرة كأدوات للقمع، والسَجن السياسي. وزاد المغرب على ذلك مواصلة استغلال الموارد الطبيعية رغم شجب المحاكم الأوروبية لهذه الأعمال. ولم تف إسبانيا، الدولة القائمة بإدارة الإقليم، بالتزاماتها بموجب المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك لم تتدخل المنظمة. وقد دافعت حكومة إسبانيا أيضا عن الغزو المغربي للصحراء الغربية وعن إنكار حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

12 - وعرجت على الدور الذي تؤديه المرأة الصحراوية، سواء في مخيمات اللاجئين أو في الصحراء الغربية المحتلة، ورأت أنه دور أساسي لبناء السلام. وقالت إنه من المخيب للآمال عدم إحراز أي تقدم

في التصدي لاحتلال الصحراء الغربية. لكنها رأت أن ثمة طرق سلمية ممكنة لإنهاء الكارثة الحالية. فلا بد من احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ويجب إجراء استفتاء تحت إشراف دولي، ويجب أيضا وضع حد للاحتلال المغربي للصحراء الغربية وإطلاق سراح السجناء السياسيين الصحراويين.

13 - **السيدة هيرنانديس غونسليس** (رابطة الكناري للتضامن مع الشعب الصحراوي): أشارت إلى حالة عدم اليقين التي يعيشها الشعب الصحراوي بسبب الجمود الذي يكتنف النزاع وتعنت المغرب وسلبية المجتمع الدولي. ورأت أن هذه الحالة تنكر عليه التمتع بحقوقه في الحرية وتقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وقد استؤنف النزاع المسلح ولم يجر الاستفتاء على تقرير المصير حتى الآن. ووصفت الحالة في الأراضي التي تحتلها حكومة المغرب بأنها حالة لا تطاق وتنطوي على انتهاكات جسيمة مثل الاحتجازات غير القانونية والتعذيب والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. وفي غضون ذلك، لا يزال الشعب الصحراوي يترقب إنهاء الاستعمار ونيل الاستقلال.

14 - *تولت الرئيسة، السيدة جويني (جنوب أفريقيا)، رئاسة الجلسة.*

15 - **السيدة سوسا غويرا** (الاتحاد الحكومي لمؤسسات التضامن مع الصحراء): أشارت إلى الروابط التاريخية والثقافية القوية القائمة بين جزر الكناري والصحراء الغربية. وقالت إن التدهور الراهن في حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في أقاليم مثل الصحراء الغربية، مدعاة للقلق العميق. وأسفت للعودة مرة أخرى إلى استخدام السلاح بعد وقف لإطلاق النار دام 29 عاما تفاوضت عليه الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن العديد من الصحراويين انتقلوا إلى مخيمات تندوف لكنهم تعرضوا فيها للتعذيب والاعتداءات والإغارات، مما أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين.

16 - ومضت تقول إن الأمين العام أعرب في تقريره لعام 2022 عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2022/733) عما يساوره من قلق إزاء استمرار منع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من دخول الصحراء الغربية. ورأت أن إسبانيا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية، تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية للقيام بدور حاسم من أجل حل هذا النزاع الاستعماري في إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي. وطالبت بهدم الجدران التي تحد من حرية تنقل السكان الصحراويين. كما دعت الأمم المتحدة إلى تكثيف دورها كوسيط وحافظ للسلام، وإبرام وقف جديد لإطلاق النار، وإدخال عنصر يتعلق بحقوق الإنسان في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

17 - **السيدة أربيسو سانشو** (مرصد أستوريانو من أجل حقوق الإنسان في الصحراء الغربية): قالت إن شعب الصحراء الغربية يعاني قطعاً من اعتداءات تنال من حقوقه الأساسية، وأهمها قاطبة حقه في تقرير المصير. ورأت أن الصحراء الغربية لا تُعد فحسب إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي يترقب إنهاء الاستعمار، بل هي أيضا إقليم خاضع للاحتلال العسكري للمغرب. وأضافت أن هذا البلد ليس هو الدولة القائمة بالإدارة، بل بالأحرى الدولة القائمة بالاحتلال، وينبغي من ثم أن يُخضع لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

18 - واسترسلت تقول إن الصحراء الغربية تشهد تقويضا يوميا ممنهجا لحقوق الإنسان للشعب الصحراوي من خلال التمييز الذي يتعرض له في مجال العمل وإخضاعه للمحاكمات الجائرة والاحتجاز غير القانوني وسَجن المدافعين عن حقوق الإنسان. ويقوم المغرب أيضا بنقل السكان المستعمِرين إلى الأرض المحتلة ساعيا إلى تغيير التكوين العرقي للصحراء الغربية، وهو أمر يرقى إلى جريمة الحرب. وعقب استئناف النزاع المسلح بين جبهة البوليساريو والجيش المغربي، قصف الجيش المغربي السكان المدنيين بطائرات مسّيرة وهو ما شكّل جريمة حرب إضافية. وفي حين تقع المسؤولية عن هذه الحالة على عاتق المغرب، ينبغي أيضا عدم تجاهل الدور الذي تؤديه إسبانيا في ضوء التصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس وزرائها. وختمت بدعوة اللجنة إلى مواصلة الالتزام بدعم القانون الدولي وضمان تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مستقبله.

19 - **السيد دي لا فيغا** (الرابطة الإكوادورية للصداقة مع الشعب الصحراوي): قال إن المغرب يواصل الاستغلال المنهجي للموارد الطبيعية للشعب الصحراوي في تحدٍ مباشر للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ورأى أن تشييد بنية أساسية لطاقة الرياح ومحطة لتحلية المياه من جانب شركات مغربية وفرنسية وصينية بمشاركة من الحكومة المغربية، مثال للتواطؤ بين دولة محتلة وشركات تعمل على حواف القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأضاف أن عشرات السفن التابعة للاتحاد الأوروبي تعمل في المياه المحتلة للصحراء الغربية بموجب اتفاق غير قانوني أُبرم مع المغرب بشأن مصايد الأسماك، بالرغم من أن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي ألغت ذلك الاتفاق على أساس عدم امتلاك المغرب سيادة أو ولاية على المياه المتاخمة للإقليم. وواصل المغرب أيضا استغلال الفوسفات بصورة غير مشروعة وافتتح مصنعا ضخما للأسمدة وأنشأ مرفأً جديداً. وختم داعيا اللجنة إلى الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الممنهجة لحقوق

الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية للشعب الصحراوي، الذي لم يُستشر في المشاريع التي تقيمها الشركات في إقليمه أو حصل منها على أي فائدة.

20 - **السيد علي**، تحدث بصفته الشخصية كعضو برلماني عن الداخلة فقال، إنه انتُخب في اقتراع وصفه عديد من المراقبين الدوليين بأنه حر ونزيه. وأضاف أن مسار التنمية في المنطقة شمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة مثل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ورواد المشاريع. وذكّر بأن المناطق التي كانت في السابق أرضا قفارا باتت الآن مدعومة ببنية تحتية قوية، بما في ذلك تشييد طريق سريع بطول 1 000 كيلومتر أحال المنطقة إلى مركز يربط أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأوروبا. وأسفرت الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة عن وجود قطاع مكتفٍ ذاتيا لإنتاج الطاقة المتجددة بيئيا. وبات لدى المنطقة الآن مرافق طبية وبحثية جديدة ومركزا للتدريب المهني. وأضاف أن المسؤولين المنتخبين يشاركون في صياغة خطط التنمية كما يشغل الصحراويون مناصب رسمية بارزة. وختم منوها إلي أن إقبال الناخبين في الانتخابات الأخيرة الذي جاء الأعلى في المغرب، دليل على أن الصحراويين ملتزمون بتولي إدارة شؤونهم الخاصة في إطار السيادة المغربية.

21 - **السيد سالفيا** (هيئة التنسيق الأوروبي للجان التضامن مع الشعب الصحراوي): قال إن عدم مشروعية احتلال المغرب للصحراء الغربية أكدته قرارات متعددة للجمعية العامة وأحكام لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وأضاف أن المغرب دولة قائمة بالاحتلال وإن الأمم المتحدة لم تعترف به قط بوصفه دولة قائمة بالإدارة في الصحراء الغربية. وأكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأن جبهة البوليساريو هي ممثله الشرعي الوحيد.

22 - ومضى يقول إن المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، دائب على بذل جهوده من أجل استئناف المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب من أجل تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. وأرجع تأخر زيارته للأراضي المحتلة للصحراء الغربية إلى عقبات وضعتها السلطات المغربية عمدا أمام إتمامها. وقد ارتكبت قوات الاحتلال المغربية انتهاكات لحقوق الإنسان شملت ممارسة القمع والاعتداءات والاعتقالات التعسفية بحق النشطاء والمدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، بينما أظهر المجتمع الدولي حيال ذلك حالة من اللامبالاة التامة. وأضرب عديد من السجناء السياسيين الصحراويين عن الطعام للتأكيد على حقوقهم التي تنتهكها سلطات السجون المغربية بشكل يومي. وأشار إلى أن لجنة مناهضة التعذيب تلقت عدة شكاوى ضد المغرب انتهت بشأنها إلى أنه انتهك عدة مواد من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

23 - **السيدة دينيز فيرونا** (رابطة الكناري الجديدة في تيلدي): قالت إن الصحراء الغربية محتلة عسكريا من قِبَل المغرب، وإن إسبانيا الدولة القائمة بالإدارة تخلّت عنها. ورأت أن تقاعس الأمم المتحدة أتاح للمغرب، وهو السلطة القائمة بالاحتلال، إخضاع السكان الصحراويين لنظام للفصل العنصري مع إفلات تام من العقاب. وقد أجبر الاحتلال أجيالا من الصحراويين على مكابدة العنف والتشريد والنفي لفترات طويلة، وحملها على معاناة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والقمع الثقافي في انتهاك لما لها من حقوق الإنسان. ودعت إلى ضرورة وضع نهاية لهذه الحالة.

24 - وأردفت تقول إن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوي، وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة واعترف به المجتمع الدولي. وأكدت أن الاحتلال المغربي غير قانوني ولا يمكن أن تنتج عنه آثار قانونية أو سياسية قد تقوض حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ونيل الاستقلال. وأشارت إلى موقف رئيس وزراء إسبانيا المؤيد للاحتلال وقالت إنه موقف غير قانوني أيضا. ودعت إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الضمير ووقف انتهاكات حقوق الإنسان في السجون المغربية. وختمت بقولها إنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أن تحمي حقوق الإنسان، وينبغي للأمم المتحدة أن تحث دون مزيد من التأخير على التوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع من خلال استفتاء لتقرير المصير.

25 - **السيد غوميس خوستو** (جامعة بابلو أولافيد، أشبيلية): أشار إلى إن الحالة في الصحراء الغربية والحالة المتعلقة بالشعب الصحراوي في الإقليم هي حالة احتلال مقرونة بانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد قضى الفقه القانوني الدولي بأن الصحراء الغربية هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وأن إسبانيا هي الدولة القائمة بالإدارة، وجبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي لشعبها؛ وأن الموارد الطبيعية ملك للشعب الصحراوي؛ والمغرب سلطة احتلال. ومع تراكم المظالم في الأراضي الصحراوية باتت سلبية الأمم المتحدة غير مقبولة رجوعاً إلى الولاية الواضحة المنوطة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية منذ عام 1990.

26 - واسترسل يقول إن السكان الصحراويين الموجودين في الصحراء الغربية يواجهون تحديات عديدة بما في ذلك في الحصول على العمل والالتحاق بالتعليم والتعبير عن هويتهم وممارسة حريتهم في التنقل. وبينما يحدث ذلك، تُستغل مواردهم الطبيعية لزيادة إثراء الآخرين. ولذلك ينبغي لإسبانيا أن تصحح موقفها وتضطلع بدورها القانوني كدولة قائمة بالإدارة. ويجب كمسألة ملحة حماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومضاعفة جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من أجل التعجيل بإجراء عملية الاستفتاء.

27 - **السيدة فورتيا سيفيا** (مؤسسة الكناري لدعم مصابي اضطرابات النمو العصبي): قالت إن المغرب مستمر لأكثر من 50 عاما في قمع الشعب الصحراوي بينما تتجاهل إسبانيا مسؤوليتها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولا تُقدم الأمم المتحدة على اتخاذ أي إجراءات. ورأت أن الأدلة قائمة على عدم احترام المغرب لحق السكان الصحراويين في الحصول على التعليم في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية، وأن نظام التعليم يعكس ما يُمارس بحقهم من عدم المساواة والتمييز والقمع، إلى جانب افتقار المدارس إلى الموارد المادية والبشرية الكافية. وقد روجت المدارس الحكومية للثقافة المغربية ورؤيتها للتاريخ سعيا إلى طمس الهوية الصحراوية. ومع انعدام وجود الجامعات في الصحراء المحتلة يضطر الراغبون في مواصلة تعليمهم العالي إلى الانتقال إلى المغرب حيث يعانون مزيداً من القمع والتمييز. ويُحرم هؤلاء من الالتحاق بفروع دراسية معينة يُفترض أنها نافعة للقضية الصحراوية بما فيها الصحافة والطب، ويواجهون صعوبات في استئجار العقارات بسبب التمييز بحق الصحراويين الذي يمارسه حيالهم المغاربة. وختمت بقولها إن الشعب الصحراوي لن يسعه الحصول على تعليم كريم وجيد النوعية ما لم يتم إعمال حقه في تقرير المصير وإجراء الاستفتاء.

28 - **السيد سانتوسا** (شبكة "رُمول"): قال إن التنمية في منطقة الصحراء المغربية تظهر التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع اقتراحه لإحلال السلام في إطار الحكم الذاتي الخاص موضع التنفيذ. وأضاف أن المغرب يلعب دورا متزايد الأهمية في أفريقيا ويقدم المساعدة إلى بلدان عديدة في القارة. لكن جهات فاعلة معينة تضع العراقيل أمام هذه الجهود لأسباب تتعلق ببسط الهيمنة. وأضاف أن إيجاد حل لقضية الصحراء سيؤدي دون ريب إلى التعجيل بقيام مثل هذا التكامل.

29 - وأشار إلى أن بعض الشخصيات البارزة المؤسِّسة لجبهة البوليساريو قررت العودة إلى المغرب وحاولت إقناع آخرين موالين لجماعة البوليساريو المسلحة بفعل الشيء نفسه. وقد حظي الاقتراح المغربي للحكم الذاتي بتأييد دول عديدة في أنحاء العالم، وهو اقتراح يطرح أفضل الحلول وأكثرها مصداقية لتحسين فرص السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. وإلى جانب ذلك، أعطى فتح عديد من الدول قنصليات تابعة لها في الصحراء المغربية إشارة على وجود اعتراف قوي بسيادة المغرب على الإقليم.

30 - **السيدة خيمينيز مارتين** (نويفا غران كناريا، جزر الكناري): قالت إن المغرب يحتل الصحراء الغربية بصورة غير قانونية. كما أنه ينتهك حقوق الإنسان للشعب الصحراوي ولا سيما حقوق النساء الصحراويات، ويفلت في ذلك إفلاتا تاما من العقاب. وقد قاومت المرأة الصحراوية هذا الاحتلال غير القانوني بشكل فعال وبتكلفة شخصية باهظة وأقامت واحداً من المجتمعات العربية الأكثر تقدما فيما يتعلق بكفالة المساواة بين الجنسين.

31 - وأضافت أن دعم حقوق الإنسان المعترف بها عالميا يفرض بإلحاح ضرورة إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير وتحقيق الاستقلال للشعب الصحراوي، يُنفذ في إطار الأمم المتحدة ويُحاط بضمانات الشرعية والشفافية. ويجب أيضا إطلاق سراح السجناء السياسيين الصحراويين، وبعضهم محكوم عليه بالسجن مدى الحياة. ويتعين على الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها والحض على التوصل إلى حل سلمي دائم يشمل إعادة الصحراء الغربية إلى الشعب الصحراوي، وهو الأمر الذي يمثل شرطاً أساسياً لاستعادة السلام والاستقرار في شمال أفريقيا.

32 - **السيدة مولينا غارسيا ألكانيز** (منبر 8 مارس، توليدو): قالت إن ضباط الجيش المغربي اعتدوا على العديد من الأفراد ومنهم سلطانة خايا ومينا بعلي، وعرّضوا الشعب الصحراوي، ولا سيما النساء، لأشكال متعددة من المعاناة والتعذيب. ولا يستطيع الشعب الصحراوي في الأراضي المحتلة ممارسة حقوقه السياسية وحرياته الأساسية ويواجه بدلا من ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب والاحتجاز والسجن من دون مبررات، حسبما وثّقت ذلك منظمة العفو الدولية.

33 - وأضافت أن النساء الصحراويات قدّمن مثالا للنضال والمقاومة السلمية في خضم نزاع طويل الأجل. وأظهرن قدرة على التوصل إلى حلول توافقية وعلى الإبداع والمقاومة في إطار المشروع السياسي لتحرير الشعب الصحراوي ونيل استقلاله. وأوضحت أن الأحوال الجوية المتطرفة التي تعرفها المخيمات والتي تشهد درجات

حرارة قصـــوى تزيد على 50 درجة مئوية وأمطارا غزيرة ورياحا قوية، جعلت تحقيق الاكتفاء الذاتي أمراً صـعب المنال وتسـببت في الاعتماد على المساعدات الإنسانية. لكن المرأة الصحراوية واصلت تعزيز عملية تنموية في الإقليم تحضـيرا لمباشـرة التنظيم السـياسـي والاجتماعي للصحراء الغربية فور حل النزاع.

34 - **السيد راميريس ماريرو** (المجلس الاستشاري لغران كناريا): وصـف النزاع في الصـحراء الغربية بأنه حالة من حالات إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد. وأضاف أن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصـير ونيل الاسـتقلال حق معترف به في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) بيد أن حكومة المغرب وضـعت أمامه العراقيل. وتعرّض الشعب الصحراوي وجبهة البوليساريو، ممثله الشرعي الوحيد، إلى الطرد من أرضـه. وانتهك المغرب بشـكل ممنهج ما للشـعب الصحراوي من حقوق الإنسان ونهب موارده الطبيعية، فيما تتخذ الأمم المتحدة إزاء ذلك موقف المتفرج السلبي.

35 - وأشار إلى أن إسبانيا، بوصفها الدولة الاستعمارية، تتحمل هي أيضـا المسـؤولية بالرغم من عدم وفائها أبدا بالتزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الصحراوي. وينبغي لرئيس وزراء إسبانيا أن يعدّل من ثم موقفه الحالي الذي يعترف بسـيادة المغرب على الإقليم. وأضاف أن التوصل إلى حل سلمي للنزاع بات يحمل صفة الاستعجال بما في ذلك ضـرورة إجراء اسـتفتاء بشـأن تقرير مصـير الشـعب الصحراوي وتحقيق استقلاله، وقيام حكومة المغرب بتحرير السجناء السياسيين الصحراويين ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان ونهب الموارد الطبيعية في الإقليم. ومن الضـروري أن يجري وقف تصـاعد النزاع لأن حدوث هذا التصـاعد يعرّض للخطر الاسـتقرار والتنمية في المنطقة ويشجّع مساعي المغرب التوسعية.

36 - **السيد كريسبو أغيلار** (مرصد كاستيا - لا منتشا لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية): قال إن المغرب لا يملك سيادة على الصـحراء الغربية. كما أن السـيادة على الموارد الطبيعية للصـحراء الغربية ملك للشعب الصحراوي عبر ممثله الشرعي، جبهة البوليساريو. وقد اسـتغل المغرب موارد الصـحراء الغربية ونهبها منذ بداية احتلاله للإقليم وأبرم اتفاقات تجارية غير قانونية مع شـركات عبر وطنية. وأكد أن سلب موارد الأراضي المحتلة محظور بموجب القانون الدولي ويمكن أن يرقى إلى جريمة الحرب. وفي الوقت الذي يزداد فيه ثراء المغرب يعيش الآلاف من الصـحراويين في المنفى أو في مخيمات اللاجئين، عاطلين عن العمل ومعتمدين على المسـاعدات الإنسـانية. وقال إن المبادئ التوجيهية بشـأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسـان تنص على وجوب احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح، وإن الانتهاكات التي تُرتكب يمكن أن تفضـي إلى عقوبات مدنية وجنائية. وختم بقوله إن هذا النهب سيستمر دون توقف مع انعدام وجود التدابير الملزمة.

37 - **السـيد راميريس غاليندو** (جمعية الغِراس الكنارية): قال إن اتفاق مصـايد الأسـماك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب اعتُبر غير قانوني. ورأى أن مثل هذا الحكم لا بد وأن يضـع حدا لنهب الموارد الطبيعية للصـحراء الغربية التي تعود ملكيتها من دون جدال للشـعب الصحراوي، وهو النهب الذي يجري على يد شركات تعمل في الأرض المحتلة بصـورة غير قانونية بمباركة المحتل وتحصـد من ورائه أرباحا كبيرة بفضـل علاقاتها بالعائلة المالكة في المغرب. وأضـاف أن اللجنة عجزت عن دعم الحل العادل والدائم المتمثل في إجراء اسـتفتاء حر وديمقراطي وهو حل اتفق عليه الطرفان بالفعل وحظي بتأييد المجتمع الدولي. وحض الدول على ألا ترفض، باسـم السـياسـة الواقعية، حلا جرى القبول به بالفعل. وأضاف أن من حق الصحراء الغربية أن تكون بلدا: فلها شـعب وإقليم وحكومة معترف بها، هي جبهة البوليسـاريو. ورأى أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لم تستطع حماية السـكان الصـحراويين لأنها لا تملك ولاية في مجال حقوق الإنسـان. وأضـاف أن بعض المنظمات التي تتخذ إسـبانيا مقرا لها، ولا سيما في جزر الكناري، لا تجرؤ على التكلم لصالح إجراء الاستفتاء خشـية انتقام المغرب، بما في ذلك تعرض الشـركات المهتمة بتأسـيس نفسها في المغرب للمقاطعة. ودعا الدول الأعضاء ولا سيما الدول التي حصـلت على الاسـتقلال من خلال حركات التحرر الوطني إلى تقديم الدعم الواجب لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. واختتم بقوله إن السـجناء الصـحراويين يُحتجزون في السـجون المغربية في ظروف يرثى لها بسبب نضالهم السلمي ضد المحتل.

38 - **السيد قادري** (المغرب): تكلم في نقطة نظام فقال، إن مقدمي الالتماسات ملزمون بإبداء الاحترام للدول الأعضاء ومؤسساتها. وينبغي للرئيس أن يطلب انسحاب مقدمي الالتماسات الذين استخدموا لغة غير مقبولة وأدلوا بتعليقات تتعلق بمؤسسات الدول الأعضاء.

39 - **السـيدة ترافييسـو داريـاس** (الرابطة الكنارية للحقوقيين المناصـرين للسـلام وحقوق الإنسـان): قالت إن منظمتها التي تراقب الحالة في الصحراء الغربية منذ عام 2002 وكانت حاضرة لمحاكمات غير قانونية أُجريت للمدنيين الصـحراويين، أبلغت اللجنة مرارا وتكرارا

بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب ضد الشعب الصحراوي الذي يواجه قمعا وإبادة واضطهادا بشكل ممنهج. وأضافت أن الحيل السياسية التي استعان بها المغرب في انتهاكه للقانون الدولي قادت إلى التعاون بينه وبين إسبانيا، الدولة القائمة بالإدارة، في التستر على جرائم خطيرة ومنها جرائم الحرب التي يرتكبها ضد السكان المدنيين الصحراويين. وأضافت أنها، ومعها محام آخر، مُنعا بعنف في حزيران/يونيه 2023 من دخول الإقليم في انتهاك للقانون الدولي. ورغم الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير الذي ورد في قرارات عديدة امتدت على مدار عقود، لا تلوح في الأفق نهاية للنزاع ولا تزال جرائم الحرب التي يرتكبها المغرب تمر دون عقاب. أما إسبانيا، فلا تزال تنتهك التزاماتها تجاه الأمم المتحدة والشعب الصحراوي وتلتزم صمتا متواطئا في اللجنة. وختمت قائلة إن تأييد حكومة إسبانيا للاقتراح المغربي بضم الأرض الصحراوية غير قانوني ويجعل من إسبانيا، وهو البلد الذي يعلن احترامه لحقوق الإنسان، ملاذا آمنا لمجرمي الحرب.

40 - **السيدة ديسياني** (منظمة الإنقاذ والإغاثة الدولية): قالت إن الصور الفوتوغرافية وروايات شهود العيان أكدت أن جبهة البوليساريو تدرب الجنود الأطفال في مخيمات تندوف. وأشارت إلى الإحباط المتزايد في صفوف الشباب المحشورين في المخيمات والذين ضاقت أمامهم فرص التعليم وسُدت بوجههم السُبل في كافة المجالات الأخرى. وفي رسالة موجهة إلى المبعوث الشخصي للأمين العام في آب/أغسطس 2023، شاطرت "الحركة الصحراوية من أجل السلام" روايات مباشرة عن تدهور الأوضاع في المخيمات، بما في ذلك القتال الناشب بين العصابات والاشتباكات المسلحة بين السكان وتدمير الممتلكات. وأدى ضعف التدابير الأمنية الأساسية في المخيمات إلى خلق مناخ استشرى فيه الفساد. وتضمنت الرسالة أيضا مزاعم بتورط بعض أعضاء جبهة البوليساريو في عمليات للاتجار بالمخدرات وتهريبها تديرها كارتلات وجماعات إجرامية منظمة، فضلا عن سرقة ماشية السكان المحليين. ووفقا لما أفادت به "الحركة الصحراوية من أجل السلام" يُعزى نقص فرص العمل جزئيا إلى سوء الإدارة في المخيمات. وختمت بقولها إن منظمتها تعتقد بأن الحالة في المخيمات خطيرة وأن العواقب الحتمية التي سيفضي إليها ذلك ستُطال الاستقرار الإقليمي، وأن هذا الوضع لابد أن يحمل اللجنة على دعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي تمثل الحل الأوفى إنسانيا وسلميا والأكثر ملاءمة من ناحية السرعة الزمنية.

41 - **السيدة دَيل** (مؤسسة الحوارات الكلاسيكية): قالت إن جبهة البوليساريو، التي أنشأها نظام معمر القذافي، صادرت الثروة الحيوانية للشعب الصحراوي الرحّل وأقنعته بالانتقال إلى مخيمات تندوف على وعد بالحرية والتعليم والازدهار. لكن جبهة البوليساريو استخدمت المخيمات كنموذج لإظهار أن الشعب الصحراوي يعاني الفقر والقمع طمعا في استدراج المانحين إلى إرسال المساعدات الإنسانية. وأضافت أن مدارس المخيمات تعاني الفشل بسبب ارتفاع معدل دوران المعلمين ونقص الموارد التعليمية. وبعد تخرج الأطفال من المدارس يغادر معظمهم المخيمات بحثا عن وظائف زهيدة الأجر في الجزائر أو في أوروبا حتى يتمكنوا من إرسال الأموال إلى أسرهم. وقالت إن الأمم المتحدة التي تصف توفير التعليم الجيد للجميع كحق أساسي، يجب أن تقلق بشدة إزاء نوعية التعليم في المخيمات. ورأت في فشل النظام المدرسي علامة على الخطر الذي يحيق بالمجتمع. ودعت إلي ضرورة إشراب الأطفال الصحراويين روح التضامن والتعاطف تجاه من جرى تلقينهم بأنهم يكنّون لهم الكراهية. وينبغي لهم أن يدركوا أن لديهم أملا ومستقبلا وأنهم ليسوا ضحايا. وختمت قائلة إن الوقت قد حان لتنفيذ المبادرة المغربية للحكم الذاتي لكونها تمثل الحل الأفضل لأطفال المخيمات الذين يمكن مع تنفيذها أن يجري لمْ شملهم بأسرهم في الصحراء الغربية.

42 - **السيدة غوردبا هيريديا** (مؤسسة كومبيسنار الجامعية): قالت إنه لن يكون بالمستطاع تحقيق أهداف التنمية المستدامة كاملة ما لم يجرْ التوصل إلى حل حاسم لاحتلال الصحراء الغربية. ورأت أن الشعب الصحراوي يستحق أن يعيش في بيئة لا تُقيد فيها حقوقه أو تُمس كرامته ومقدراته أو تُمحى هويته. ورغم أن الاحتلال حد من قدرة المرأة الصحراوية وحقها في تقرير المصير، أظهرت بشكل غير عادي شجاعة وقدرة على الصمود وقادت النضال من أجل الحصول على حقوقها وأصبحت رمزا للمقاومة السلمية. لكن المرأة الصحراوية لن تستطيع إحداث تغيير مجتمعي حقيقي ما لم يحل سلام دائم. وينبغي للجنة أن تغير مجرى التاريخ وأن تكفل للأجيال المقبلة في الصحراء الغربية الأسباب الضرورية لتحقيق الازدهار. وقالت إن بلدها كولومبيا، ملتزم بتحرير آخر مستعمرة متبقية في أفريقيا. ودعت إسبانيا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، إلى تحمّل مسؤوليتها القانونية الواجبة من أجل أن تعيد للشعب الصحراوي ما هو مملوك له عن حق.

43 - **السيد الجعبري** (جمعية الصداقة الفلسطينية المغربية): قال إن النزاع المصطنع حول الأقاليم الجنوبية للمغرب لا يزال باقيا دون

حل، ومع ذلك أمكن للمغرب إحراز عدة مكاسب. فقد اعترفت الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على المنطقة وتخلت إسبانيا، السلطة القائمة بالاحتلال سابقا، عن موقفها السلبي بهذا الخصوص. وأكد أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي توفر أساسا صلبا للتفاوض من أجل التوصل إلى حل عادل ونهائي ومقبول للطرفين.

44 - وأردف قائلا إن نداء الأمم المتحدة من أجل العودة إلى مفاوضات المائدة المستديرة استنفر ما يسمى بجبهة البوليساريو لمهاجمة معبر الكركورات، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بيد أن الملك محمد السادس، ملك المغرب، شدد بالرغم من ذلك على أواصر الصداقة بين المغرب والدولة المجاورة، وأكد استعداده المستمر لإعادة فتح الحدود بين البلدين. وختم قائلا إنه من غير المنصف مقارنة قضية الصحراء المغربية بقضية فلسطين، فالقضية الأولى تتعلق باستعادة السلامة الإقليمية المغربية، بينما تنطوي القضية الثانية على استعمار استيطاني إسرائيلي.

45 - **السيدة باسينيت**، تحدثت بصفتها الشخصية فقالت، إنها زارت في عام 2001 مخيمات اللاجئين الصحراويين، وهي مخيمات واقعة في أشد مناطق الصحراء وعورة. ورأت أن اللاجئين الصحراويين وجدوا أنفسهم أسرى حالة لا تنتهي من الجمود والتشرد لأكثر من 40 عاما. وقالت إن هذا المصير نفسه تتعرض له أعداد متزايدة من البشر في أنحاء العالم، وأن ما حدث في أوكرانيا مؤخرا تجسيد لذلك. ووفقما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن نحو 108,4 ملايين شخص شُردوا قسرا في أرجاء المعمورة. ولاحظت أن بقية سكان العالم بدوا في غضون ذلك منشغلين بالتكنولوجيا الكبيرة ووسائل التواصل الاجتماعي وثقافة المشاهير.

46 - **السيدة هوف** (المنظمة الدولية لتعليم الأطفال): استهلت بالتشديد على أهمية تأمين وصول المساعدات الإنسانية الموجهة إلى الشعب الصحراوي في مخيمات تندوف. وأشادت بالشعب الصحراوي القاطن في الصحراء الغربية، في مدن العيون والداخلة وبوجدور والسمارة لحرصه على مد يد المساعدة لمواطنيه المقيمين في المخيمات بعد تعرضهم للزلزال مؤخرا، وقيامه بتنظيم قوافل المساعدة والمشاركة في حملات التبرع بالدم وجمع الأموال لدعم أولئك الذين فقدوا كل شيء. وأشارت إلى تقرير للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش صادر في عام 2015، وأوضحت أن التقرير عرض بالتفصيل تورط جبهة البوليساريو في سرقة وتحويل المساعدات الإنسانية على مدى الفترة من عام 2000 إلى عام 2007. وفي عام 2023، نشر برنامج الأغذية العالمي تقريرا لاذعا عن إدارة الجزائر لتقديم المساعدات الغذائية لاحظ فيه انعدام الإشراف المباشر على توزيع هذه المساعدات. وقد جرى توزيع المساعدات الغذائية على جميع سكان المخيمات، بدلا من قصره على الأشخاص الأكثر ضعفا، في محاولة متعمدة لتضخيم عدد سكان قاطنيها. وشدد واضعو التقرير على ضرورة أن تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل سكان المخيمات. وأضافت أن الهلال الأحمر الجزائري سمح لجبهة البوليساريو بتوزيع المساعدات على السكان دون إشراف يذكر أو من دون إشراف على الإطلاق، وهو أمر غنمت منه جبهة البوليساريو. وأكدت أن من يقفون وراء سرقة المساعدات الغذائية ظلوا بمنأى عن النقد لأنهم لم يخضعوا لرقابة الحكومة أو رقابة الأمم المتحدة. وختمت بقولها إن الحل يكمن في قيام المنظمة بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

47 - **السيدة إيادس** (رفقاء الصلاة في الكابيتول هيل): قالت إنها مدافعة عن الشعب الصحراوي لأكثر من 10 سنوات وإنها لا تكف عن الشعور بالقلق على شباب المخيمات الذي تضيق أمامه فرص المستقبل. ودعت اللجنة إلى تسريع جهودها من أجل تسوية المسألة بالتشجيع على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار 2654 (2022) وتنظيم مناقشات المائدة المستديرة. وأشارت إلى أن الدعم الدولي الواسع الذي حظيت به المبادرة المغربية للحكم الذاتي – وتجسد في فتح 30 دولة قنصليات تابعة لها في الداخلة والعيون، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالسيادة المغربية على الصحراء – مدعاة إلى تأييد الأمم المتحدة للمبادرة المغربية كحل للنزاع المصطنع. وأضافت أن الوضع الجيوسياسي المتغير بات يطال بتأثيره الأمن الإقليمي ويدفع إلى قيام تعاون متواصل بين جبهة البوليساريو والجماعات المارقة. وحثت اللجنة على أن تصر على وضع خطة شاملة لجمع بيانات عن سكان المخيمات. وأضافت أنه في غياب هذه البيانات يصعب تخطيط عملية إيصال المساعدات الإنسانية. ورأت أن ثمة إمكانية أمام جبهة البوليساريو لإظهار حُسن النية واستعادة المصداقية التي فقدتها نتيجة افتقارها للشفافية إذا قدمت إحصاءً دقيقا للسكان. ودعت اللجنة إلى تأييد المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي سيكون مآلها تفكيك المخيمات وإحلال السلام والاستقرار.

48 - **السيد سانشيس سيرا** (اتحاد صحافي بيرو): قال إن البلد الذي يستضيف مخيمات تندوف هو الذي خلق "البوليساريو" في عام 1973 لأسباب جيوسياسية غايتها تقويض جهود المغرب لاستعادة وحدته الإقليمية بعد الاستقلال. ولاحظ أن النزاع ما زال على حاله دون

حل بعد انقضاء 50 عاما. ونوّه إلى الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الموجودة في مخيمات تندوف التي تتولى إدارتها جبهة البوليساريو بعد تفويضها بسلطة القيام بذلك من قِبل البلد المضيف. وقال إن جبهة البوليساريو هي جماعة انفصالية مسلحة من ميراث الحرب الباردة وأنها ترفض الديمقراطية وتتسبب في زعزعة استقرار المنطقة، وليست الجبهة ممثلا منتخبا للأربعين ألف صحراوي الذين تعزلهم في المخيمات وتحرمهم من حرية التنقل. وأضاف أنه شهد شخصيا الظروف المعيشية التي لا تحتمل في المخيمات. وعلى جانب آخر، يعيش الصحراويون في الداخلة بحرية ويمكنهم أن يباشروا انتخاب ممثليهم. وينبغي للبلد المضيف تحمل المسؤولية والمشاركة في مناقشات المائدة المستديرة من أجل التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع المصطنع بالاستناد إلى المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي اعتبرها مجلس الأمن مبادرة جادة وذات مصداقية. وأكد أنه سيكون بوسع اللجنة أن تصنع التاريخ إذا ما أيدت المبادرة التي ستنهي معاناة الصحراويين وأسرى المخيمات وتكفل لهم ممارسة حقهم في تقرير المصير من خلال المشاركة في العملية الديمقراطية في المغرب. وختم بقوله إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي فقدت علّة وجودها، ينبغي أن تستبدل بعملية لحفظ السلام.

49 - **السيدة أنغولا ميخيا** (الرابطة الكولومبية للصداقة مع الشعب الصحراوي): قالت إن جميع البشر خُلقوا متساوين مكفولين بحقوق محددة غير قابلة للتصرف، بما فيها الحق في الحياة والحرية ونشدان السعادة. وفي الصحراء الغربية، التي لم ينتْه استعمارها حتى الآن، لا تزال حقوق سكانها تنتهك بشكل يومي على يد القوات المغربية المحتلة. ومع انعدام الرقابة الفعالة وعدم تسجيل السكان تعرضوا للنسيان وساد بينهم شعور بأن المجتمع الدولي تخلى عنهم تماما. وقالت إن منظمتها تدعو إلى تحقيق العدالة للشعب الصحراوي واحترام حقوقه كأفراد وكشعب، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة إلى أرضه التي جرى احتلالها بصورة غير مشروعة. وأعربت عن أملها في أن تتمكن الصحراء الغربية من تحقيق استقلالها الكامل عن المغرب بوسيلة سلمية وأن تحظى بالحرية في نهاية المطاف.

50 - **السيدة رويوس**، تحدثت بصفتها الشخصية فقالت، إن النهج الذي يتبعه المغرب في إدارة الموارد الطبيعية الزاخرة للصحراء الغربية أخلاقي ومستدام. ورأت أن احتياطيات الفوسفات والأرصدة السمكية في المنطقة وإمكانياتها في مجال توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية يمكن أن تجلب الرخاء للسكان المحليين وللمنطقة بأسرها. وقد استثمر المغرب في هذه الموارد وأظهر التزامه بإدارتها إدارة مسؤولة. وأشارت إلى تقرير للمفوضية الأوروبية صدر في عام 2022 وتناول المكاسب التي يحققها شعب الصحراء الغربية من توسيع نطاق الأفضليات الجمركية للاتحاد لتشمل منتجات منشؤها الصحراء الغربية، ولاحظت إن النهج العملي للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاتفاقات التجارية المنطبقة على الواردات من الصحراء الغربية علاوة على الجهود التي يبذلها المغرب، أفضت إلى تحقيق بيئة اجتماعية واقتصادية أفضل للإقليم. وأردفت قائلة إن هذا النهج جزء من التزام الاتحاد الأوربي المستمر بدعم جهود المنظمة الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم لمسألة الصحراء الغربية. ورأت أن عدم تسوية الوضع السياسي للصحراء الغربية يكرس مناخا لانعدام اليقين ويثبط الاستثمار والتنمية المستدامة. وطالبت بتوخي الأمانة عند تقييم مطلب المغرب بالسيادة على المنطقة ونهجه في استخدام الموارد الطبيعية، وبأن تؤخذ بعين الاعتبار الاستثمارات التي أُجريت فيها. وخلصت إلى أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تعزز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتدعم حقوق جميع المواطنين.

51 - **السيد بوتيرو مارتينيس** (منصة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتضامن مع الشعب الصحراوي): ذكّر بأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أُنشئت في عام 1991 كجزء من خطة تسوية متفق عليها بصورة متبادلة لتيسير إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وأضاف أن المغرب غيّر موقفه في أواخر تسعينيات القرن الماضي وعرض على الشعب الصحراوي بديلا عن ذلك حكما ذاتيا واسعا من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي أيدتها الولايات المتحدة وإسرائيل وإسبانيا، الدولة القائمة بالإدارة. بيد أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يقضيان بأن تكون تسوية الحالات الاستعمارية عن طريق عملية لتقرير المصير، مما يعني أن الحكم الذاتي ليس حلا لحالة الاستعمار. وأضاف أن مبادرة الحكم الذاتي ووجود بلد داخل بلد آخر أمر لا يتسق مع إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي ينص على أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية. واعتبر أن الحكم الذاتي مهما اتسع نطاقه وبلغ حده الأقصى معناه استمرار الاستغلال والسيطرة على الإقليم والشعب الصحراوي الذي لا يشعر معظمه بأي روابط مع المغرب.

52 - **السيدة تيتين روساس** (رابطة القادة المؤسسيين المتحدين للنصرة): أشارت إلى النزاع الذي دام 40 عاما في بلدها كولومبيا وخلف

وراءه عواقب وخيمة على الصحة العقلية للشعب الكولومبي. ورأت أن النزاع في الصحراء الغربية تسبب بالمثل في انتزاع الشعب الصحراوي من جذوره ودمر آمال جيل بأكمله. فالموت والدمار ونقص ضروريات الحياة والخوف من الموت أو فقدان الأحباء جعلت أفراده يكابدون أعباء نفسية فادحة. وأوضحت أن عقودا من البحث في علم التخلق السلوكي أثبتت أن تجارب المرء المؤلمة أو تجارب أسلافه تترك ندوبا على المستوى الجيني. ومن هنا، فإن مآل الاحتلال المغربي أن يخلق ذكريات ترثها أجيال الشعب الصحراوي المقبلة وتفضي إلى معاناتها من أمراض الصحة العقلية كاضطراب ما بعد الصدمة أو الاكتئاب. وأشارت إلى أن جميع النزاعات المسلحة تعكس فشل البشر في حل مشاكلهم. وحثت المغرب على التعاطف مع الشعب الصحراوي ومعاناته من الاحتلال والنزاع اللذين ستطال عواقبهما أُسر هذا الشعب لأجيال مقبلة. وأعربت عن أملها في أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق وإلى حل نهائي. ودعت جميع البشر أن يُشربوا دواخلهم السلام الذي يودون أن يروه سائدا في العالم.

53 - **السيد غيفارا رودريغيز** (الكنيسة الأسقفية – كلية رامون ب. خيمينو): دعا إلى وجوب حماية حقوق الإنسان للشعب الصحراوي، وقال إنه من غير الممكن السماح باستمرار الانتهاك المنهجي لكرامته وحقه في تقرير المصير. ورأى أن الوقت قد حان لوضع حد للاستعمار في أفريقيا. ثم عرج على المادة 20 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي تتناول الحق في تقرير المصير، فقال إن آثارها تطال الجيل الثالث من الحقوق، باعتبار أن الحقوق الجماعية وحقوق الشعوب حقوق أساسية لبناء دول ومجتمعات أكثر إنصافا. وختم بقوله إن اتخاذ موقف الحياد في مواجهة الظلم إنما هو معادل للتواطؤ.

54 - **السيد تاميكامتا** (المركز الأفريقي لبحوث السلام والتنمية المستدامة – مونتريال/جامعة ياوندي): رأى أن الأجندة الجيوسياسية للبلد المضيف لمخيمات تندوف مصدر لانقسامات عميقة بين الدول الأفريقية وداخل الاتحاد الأفريقي. وقد رعى البلد المضيف على أراضيه إعلان "الجمهورية الصحراوية" وكان مسؤولا عن انضمام هذا الكيان إلى الاتحاد الأفريقي، وهو قرار غير قانوني وخطأ تسعى الغالبية العظمى للدول الأفريقية إلى تصويبه. وقد أبدت هذه الدول أيضا دعمها للمبادرة المغربية للحكم الذاتي. وقال إن الاتحاد الأفريقي أوضح أن الأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة المختصة بمعالجة مسألة الصحراء المغربية كما أيد جهود الأمين العام لإعادة إطلاق العملية السياسية. وقال إن 40 بالمائة من الدول الأفريقية فتحت قنصليات لها في العيون والداخلة، معترفة من ثم بسيادة المغرب على الصحراء. وقد أصبحت الصحراء المغربية مركزا للتجارة والاستثمار وموطنا لمشاريع عديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة والزراعة، واستضافت أيضا الكثير من الأحداث الدبلوماسية. ودعا باقي الدول الأفريقية إلى الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء ودعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي من أجل درء النزعات الانفصالية وعدم الاستقرار في القارة.

55 - **السيدة ماسون** (مؤسسة الخدمات التعليمية للسلامة والأمن): قالت إن صحيفة ميد أفريكا تايمز ومنافذ إعلامية أخرى نشرت مؤخرا مقالا تضمّن صورا لأطفال صحراويين تُشركهم البوليساريو في تدريب عسكري. ورأت في هذه الممارسات انتهاكا لاتفاقية حقوق الطفل وأنه ينبغي للجنة الرابعة أن تدين صراحة استخدام الأطفال في النزاع. وأضافت أن هذه الحالة استمرت لسنوات قبل أن يبدأ المجتمع الدولي تناولها في محافل عامة في الآونة الأخيرة فقط. وأكدت أن المدرسة هي المكان الأول الذي تعلم فيه الطلاب شعارات الكراهية. فقد لُقنوا أنهم ضحايا للمغاربة وأن مصيرهم مُستلب في أيدي الآخرين الذين لن يمنحوهم حريتهم. وأضافت أن الأطفال الذين ينخرطون في النزاعات المسلحة يعجزون على الأرجح عن التغلب على الصدمة التي يتعرضون لها. ودعت المجتمع الدولي إلى التخلي عن صمته إزاء تلقين الأطفال المظلومية والكراهية. ودعت اللجنة ومجلس الأمن إلى تنفيذ المبادرة المغربية للحكم الذاتي في أسرع وقت ممكن. وختمت بالتأكيد على أن هذه الخطة ذات مصداقية وأن البنية التحتية لمساعدة الأطفال على الانخراط في أوضاع سوية موجودة بالفعل في الصحراء الغربية.

56 - **السيدة غوبل** (مجموعة أون بيربوز المحدودة): دعت إلى العمل على وجه السرعة لتحديد أعداد المقيمين في مخيمات تندوف. وأكدت أن هذا الإجراء على بساطته يمكن أن يقلب رأسا على عقب حالة عدم الاستقرار التي تغذيها جهات تستغل سكان المخيم في تحقيق مصالحها الخاصة. وقد واجه برنامج الأغذية العالمي مؤخرا صعوبات في توزيع الأغذية في المخيمات واستأجر فريقا مستقلا للتحقيق في أسباب عدم وصول جانب كبير من المساعدات التي ترسل إلى المخيمات للمستفيدين المستهدفين منها، وهم السكان الأكثر ضعفا. وأضافت أن البرنامج سلط الضوء في وقت لاحق على ضرورة قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل السكان باعتبار أن ذلك أداة رئيسية للحماية وتقييم الاحتياجات والحلول. واعتبرت أن خضوع المخيمات لإشراف الأمم المتحدة معناه أن يكون من حقها الكامل معرفة الأعداد المحددة التي تدخل في مسؤوليتها، بيد أنها

ساهمت بتقاعسها عن إجراء تعداد للسكان في وجود معلومات تعج بالتضارب في هذا الخصوص. وخلصت من ذلك إلى أنه من غير العسير من ثم إدراك السبب في عدم التوصل إلى حل دائم. وختمت بقولها إنه من مصلحة من عاشوا في المخيمات لمدة 48 عاما قبول المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الحل الأكثر مصداقية.

57 - **السيد أورتيس بالاسيو** (المنتدى الكناري الصحراوي): استهل بالقول إن الجزائر قدمت الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي لجبهة البوليساريو لعدة عقود. وعملت هذه الجماعة المسلحة على عرقلة جميع الحلول السلمية للنزاع الذي شكل تهديدا للسلام والأمن في شمال أفريقيا. ورأى أن سكان مخيمات تندوف هم الضحايا، وأنهم محاصرون في بيئة صحراوية وعرة يعانون ظروفا قاسية ويخضعون لسيطرة جبهة البوليساريو ومصالح الدولة المضيفة. وقد تعرّض للقمع من عارضوا ذلك وحوكموا أمام محاكم عسكرية في انتهاك لحقوقهم. وانتقل إلى الكلام عن الصحراويين في الصحراء المغربية فقال إن معظمهم، على النقيض من ذلك، تمتعوا بحياة حظوا فيها بالرخاء والعمل والتقدم الاجتماعي وتمكنوا من انتخاب ممثليهم. وقد نالت المبادرة المغربية للحكم الذاتي تأييد ما يقرب من نصف دول الاتحاد الأوروبي وأيدها مجلس الأمن بالفعل في قراراته التي اتخذها منذ عام 2007 ولم ترد فيها كلمة "استفتاء". وختم بقوله إن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي الحل البيّن، وأنها تضع حدا لعقود من المعاناة وتسمح بلمّ شمل الأسر وتحقيق المصالحة بين جميع الصحراويين.

58 - **السيد رودريغيس ماكاي** (الرابطة البيروفية للقانون الدولي): تكلم بصفته وزيرا سابقا للخارجية في بيرو فقال، إن نظر اللجنة الرابعة في مسألة الصحراء المغربية أمر عفا عليه الزمن وإنه يستند إلى أسباب إيديولوجية. وأضاف أن توقيع اتفاق مدريد في عام 1975 وضع حدا لاستعمار الصحراء المغربية. واعتبر أن مسألة الصحراء المغربية هي نزاع إقليمي ذو طابع جيوسياسي يُحرض عليه البلد المضيف لمخيمات تندوف. وأشار إلى تأييد الغالبية العظمى من الدول للمبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الحل الوحيد للنزاع الإقليمي.

59 - واسترسل قائلا إن "الجمهورية الصحراوية" ليس لها وجود لا في القانون ولا في الممارسة. وليس لها حكومة أو إقليم أو سكان. وهي لا تتعدى أن تكون فرعا لجبهة البوليساريو، وقد رعى إنشاؤها البلد المضيف لمخيمات تندوف في انتهاك للقانون الدولي هادفا من وراء ذلك إلى تقويض السلامة الإقليمية للمغرب. ولهذا السبب لا يعترف 85 في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها بلده، "بالجمهورية الصحراوية". وقد اعتمد المجتمع الدولي نهجا جديدا ينحو إلى تحقيق النتائج إزاء مسألة الصحراء المغربية، يتسم بالواقعية ويراعي الحقائق الجيوسياسية للمنطقة المغاربية. وختم بالتأكيد على أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي الحل الوحيد للنزاع وأنها تحظى بدعم أكثر من مائة بلد.

60 - **السيد دبيش** (جبهة التحرير الوطنية): أعرب عن الأسف لأن شيئا لم يتغير بالنسبة لشعب الصحراء الغربية منذ آخر مرة خاطب فيها اللجنة في عام 2016. بل أن الحالة ازدادت سوءا في الواقع لا سيما في السنوات الأربع الماضية. فالمغرب لم ينتهك فحسب القانون الدولي وحقوق الإنسان في الأرض المحتلة وزاد من وتيرة استغلاله للموارد الطبيعية للصحراء الغربية، بالمخالفة للقانون الدولي، بل هدد أيضا في الصميم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في المنطقة المحررة على نحو ما بدا في معاملته الوحشية للصحراويين في الكركورات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وطالب المجتمع الدولي بالإنصات إلى شعب الصحراء الغربية بدءا بسكان الأرض المحتلة، حيث يمنع المغرب مراقبي حقوق الإنسان من الوصول إليهم للحيلولة دون اطلاعهم على أعمال القمع والإذلال التي تلحقها بهم القوات العسكرية المغربية. ورأى أن الصمت الذي يُقابل به التوسع المغربي يعد سابقة خطيرة ويمكن أن يعرّض السلام والأمن للخطر. ورغم هذه التحديات، لا يزال الشعب الصحراوي يضع ثقته في الأمم المتحدة وفي قدرة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية على تمكين الشعب الصحراوي من إعمال حقه في تقرير المصير. ودعا إلى ضرورة إنجاز مهمة البعثة من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين، أي المغرب وجبهة البوليساريو. وقال إن التوصل إلى تسوية بشأن إنهاء الاستعمار يعزز العلاقات الثنائية والإقليمية بما في ذلك العلاقات بين الصحراء الغربية والمغرب، على أساس من الاحترام والمنفعة المتبادلة.

61 - **السيد فيدال** (جامعة لاس بالماس دي غران كناريا): قال إن المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي رحبت بها إسبانيا، يمكن أن توفر حلا قابلا للتطبيق. وأضاف أن إسبانيا بتجاهلها النداءات التي وجهها إليها المغرب في الأمم المتحدة في ستينيات القرن الماضي من أجل إنهاء استعمار الصحراء، تخلت عن الإقليم بشكل مفاجئ. وكانت النتيجة نشوء نزاع منخفض الشدة أثّر على علاقات إسبانيا بجيرانها، وتسبب في حدوث تدهور خطير في العلاقات داخل المنطقة المغاربية. وأضاف أن إيجاد حل قابل للتطبيق مقبول لقطاع كبير من المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية، ومنها

إسبانيا، لم يكن بالأمر اليسير. واعتبر أن مبادرة الحكم الذاتي لا تقدم فحسب حلا واقعيا وعمليا بل تتصدى أيضا لضرورة التخلي عن مواقف عفا عليها الزمن تعود إلى حقبة الحرب الباردة ولا تمت بصلة لتجارب سكان الصحراء المندمجين اندماجا تاما في المجتمع المغربي.

62 - واسترسل يقول إن المغرب واصل تعزيز مبادرته، بما في ذلك في دستوره لعام 2011، الذي مثّل الخطوة الأولى التي اتخذها نحو جعل الحكم الذاتي للصحراء حقيقة واقعة. وأبدى المغرب استعدادا حقيقيا لإدماج جميع السكان، وهو أمر بادٍ للعيان في المدن الإسبانية القديمة، العيون والسمارة والداخلة. لكن هذا الجهد لم يُقابل بما يماثله من الأطراف، التي رات ببساطة العودة إلى آتون النزاع. وختم قائلا إن إسبانيا وحكومتها خطت خطوة حاسمة باتخاذ موقف استباقي إزاء نزاع الصحراء. وأكد أنه لن يمكن إيجاد الحلول إلا من خلال بذل جهود دؤوبة وإبداء حُسن النية وإنجاز عمل فعال. وقد أدرك ذلك أيضا نحو 30 بلدا فتحت ممثليات دبلوماسية تابعة لها في العيون والداخلة.

63 - **السيد فوسيتش**، تحدث بصفته الشخصية فقال، إن مبدأ السلامة الإقليمية هو مبدأ للقانون الدولي معترف به عالميا ويحظى بالأسبقية على قواعد القانون الدولي الأخرى. وقد وُضعت ضمانات واضحة لكفالة ألا يتسبب التأكيد على حق تقرير المصير في الإضرار بالسلامة الإقليمية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة. وأفاض قائلا إن أن الماضي الاستعماري الذي خبره المغرب كان فريداً من نوعه احتُلت فيه أراضيه تدريجيا من قِبل أكثر من دولة واحدة، ومن ثم كانت عملية إنهاء استعماره تدريجية. وقد طرح المغرب نفسه قضية الصحراء على الأمم المتحدة في عام 1963، أي قبل عشر سنوات من خلق حركة البوليساريو. لكن البلد المضيف لمخيمات تندوف وظف الحق في تقرير المصير لغرض إدامة النزاع الإقليمي وظل يؤوي جبهة البوليساريو ويمولها ويسلحها ويقدم لها الدعم الدبلوماسي لأكثر من 50 عاما. وأضاف أن غالبية السكان الصحراويين يعيشون في الصحراء المغربية ويمثلهم مسؤولون محليون منتخبون ديمقراطيا وفقا لدستور المغرب.

64 - واسترسل يقول إن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تبقى هي الخيار الوحيد المربح للجانبين. فهي تحترم الحق في تقرير المصير كما تحترم القاعدة الأساسية للسلامة الإقليمية للدول على حد سواء. وختم قائلا إنه بات لزاما على المجتمع الدولي أن يحث البلد المضيف لمخيمات تندوف على المشاركة في عملية المائدة المستديرة بهدف التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع.

65 - **السيد بوعمامة** (الجمعية الجزائرية لمساندة الشعب الصحراوي): قال إن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إنهاء استعمار، وينبغي حلها بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير في استفتاء حر ترعاه الأمم المتحدة. وخلافا لادعاءات بعض مقدمي الالتماسات فإن هذا الحق لم يندثر، لأنه حق أصيل وغير قابل للتصرف. وأضاف أن الاستعمار نفسه عفا عليه الزمن، لكن القضاء عليه لا يزال مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة. وأشار إلى الإحباط المتزايد الذي يشعر به الشعب الصحراوي. وقال إن الشعب الصحراوي لا يفهم لماذا يحُرم من حق مُنح لشعوب أخرى كثيرة مرت بنفس حالته، أو لماذا يجري تجاهله تماما بعدما وضع ثقته في الأمم المتحدة في عام 1991، بينما يسُمح لدولة مارقة بالتملص من التزاماتها على مرأى ومسمع من العالم.

66 - **السيد بوكانان أبوي** (جامعة رواندا): قال إن البلد المضيف لمخيمات تندوف لا يزال هو الراعي الرئيسي للنزعة الانفصالية والانقسام في القارة، وأن غايته هي الوصول إلى المحيط الأطلسي وفرض الهيمنة في منطقة شمال أفريقيا. وأضاف أن هذا البلد مستعد لحرمان سكانه من عائدات الغاز والنفط في سبيل دعم جبهة البوليساريو، وهي جماعة انفصالية مسلحة لها روابط مؤكدة مع الإرهابيين في منطقة الساحل. ومنذ عام 1973 أوكل هذا البلد جزءا من أراضيه إلى جبهة البوليساريو ودعمها ماليا وعسكريا ودبلوماسيا. واعتبر أن الاستراتيجية غير المسؤولة لهذا البلد تعرّض المنطقة بأسرها للخطر.

67 - ومضى يقول إن عضوية "الجمهورية الصحراوية" في الاتحاد الأفريقي شكلت انحرافا، لأن هذا الكيان لا يفي بمعايير الدولة بموجب القانون الدولي. وقد عارضت عدة دول أفريقية عمليا هذا الخداع الذي يقوض مصداقية الاتحاد الأفريقي.

68 - واختتم بقوله إن المبادرة المغربية للحكم الذاتي أرست الأسس لتسوية النزاع وأعطت زخما للجهود التي تستهدف التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي دائم وقائم على التوافق. وعلاوة على ذلك، أرسى النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الأسس لوضعية الحكم الذاتي من خلال تقديم الصحراء المغربية كمركز أفريقي للاستقرار والازدهار الاقتصادي. وقد جسدت 40 في المائة من البلدان الأفريقية اعترافها بسيادة المغرب على الصحراء بفتح قنصليات تابعة لها في المنطقة.

69 - **السيد راميريس سولير** (مؤسسة بروكلاد الدولية (أونلوس)): قال إن التنمية واحدة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة، إلى جانب ركيزتي حقوق الإنسان والسلام والأمن. وحتى لا يُترك أحد متخلفا عن الركْب لابد من التوصل إلى حل للنزاع في الصحراء الغربية وإنجاز عملية إنهاء الاستعمار وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وأضاف أن التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 يفترض معالجة مشاكل هيكلية منها الحوكمة وكفالة سيادة الشعوب من أجل ضمان شرعية وفعالية النظام المتعدد الأطراف. وأشار إلى إن خطة عام 2030 والعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة يُجابه بصعوبات عديدة نتيجة لمواجهات سياسية بين الدول تمنعها من إبقاء الناس في صميم عملها. ورأى أن الاحتفاظ بأراضٍ تحت الاحتلال أو الاستعمار، كما يفعل المغرب في حالة الصحراء الغربية، هو إحدى هذه المواجهات. وطالب بوجوب الاعتراف بالحق في تقرير المصير وإيجاد حل لقضية اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات تندوف في الجزائر والبالغ عددهم 170 ألفاً.

70 - **السيد الخلايلة** (جمعية الصداقة المغربية الأردنية): قال إن مسألة الصحراء المغربية لا تمت للاستعمار بصلة، خلافا لما تدعيه جبهة البوليساريو والبلد المضيف لها. وقد أضيفت الصحراء المغربية إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام 1963 بناء على طلب المغرب، قبل عشر سنوات من خلق جبهة البوليساريو. ورأى أن إنهاء استعمار الصحراء المغربية قد اكتمل بالتوقيع على اتفاق مدريد الذي أحاطت به الجمعية العامة علما في القرار 3458 باء (د-30). وقد سعى البلد المضيف لمخيمات تندوف إلى اصطناع نزاع إقليمي بإنشائه جماعة البوليساريو الانفصالية من أجل تقويض سيادة المغرب وفرض هيمنته على شمال أفريقيا. لكن الصحراء المغربية كانت دوما جزءا من المغرب ترتبط معه بروابط تاريخية وإنسانية وثقافية واجتماعية ودينية واقتصادية. وأضاف أن محكمة العدل الدولية اعترفت في فتواها المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 1975، بأن القبائل الصحراوية المغربية بايعت السلاطين المغاربة. وعلاوة على ذلك، بذل المغرب جهودا ضخمة من أجل تنمية المنطقة وتحسين مستويات المعيشة فيها. وقد استثمر المغرب 10 بلايين من الدولارات في مشاريع كبيرة للبنية التحتية في المنطقة بما في ذلك بناء ميناء الداخلة الأطلسي وإنشاء طريق سريع رئيسي.

71 - **السيد أبو جميل** (الائتلاف من أجل الحكم الذاتي للصحراء - فرع الأردن): قال إن الحركات الانفصالية تشكل تهديدا وجوديا لأمن واستقرار الدول العربية، وإن استخدامها كوكلاء في النزاعات بين الدول انتهاك واضح للقانون الدولي. ورأى أن جبهة البوليساريو تشكل تهديدا واضحا لأمن واستقرار منطقة الساحل والصحراء. وقد أسسها في عام 1975 البلد المضيف لمخيمات تندوف مع نظام القذافي في محاولة لتقويض السلامة الإقليمية للمغرب. ووُضعت جبهة البوليساريو تحت سيطرة الأجهزة الأمنية في البلد المضيف التي تولت الإخراج المسرحي لمؤتمرات صورية جرى فيها اختيار قادة الجبهة. ولم يدخر البلد المضيف جهدا لتزويد جبهة البوليساريو بالأسلحة والدعم اللوجستي. وفي انتهاك لالتزاماته الدولية وسلمها مقاليد السيطرة على المخيمات. وعلاوة على ذلك، رفض تسجيل سكان المخيمات ومكّن لجبهة البوليساريو تحويل المساعدات الإنسانية، التي كانت تباع بعدها في دول مجاورة. وختم قائلا إن جبهة البوليساريو أصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من الشبكات الإجرامية الإقليمية العابرة للحدود الوطنية التي تشمل أنشطتها الاتجار بالمخدرات والأسلحة.

رفعت الجلسة الساعة 18:05.